الفصل الثالث

في التنزيهات

المبحث الأول

في حقيقة واجب الوجود وأنها مماثلة لباقي الحقائق أم لا

قال: وَذَاتُهُ لَيْسَ مِثْلَ الْمُمْكِنَاتِ فَمَا حُكْمَا الْوُجُوبِ مَعَ الْإِمْكَانِ سِيَّانِ

أقول: ذهب جماعة[1] من المتكلمين إلى أن ذاته تعالى يماثل سائر الذوات وإنما يمتاز عنها بأحوال أربعة ، وهي الواجبية والحيية والعالمية والقادرية ، قال أبو هاشم[2] بل بحالة خامسة موجبة لهذه[3] الأربعة ، وهي الألوهية .

---

(١) هم جماعة عظيمة من مشائخ علم الأصول كما في الأربعين: ١٣٨/١ ، وانظر أيضا طوالع الأنوار للبيضاوي: ٢٦٣ ، شرح المواقف للشريف الجرجاني: ١٧/٨-٢١ .

(٢) هو عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي (٢٧٧ هـ/٨٩٠ م – ٣٢١ هـ/٩٣٣ م). هو وأبوه أبو على من شيوخ المعتزلة البصريين وجرت بينهما مناقشات في المسائل التي انفرد كل منهما عن الآخر . والطائفة التي تنتمي إليه تسمى «البهشمية». وهو أول من قال بنظرية الأحوال ، وله مؤلفات مثل كتاب الجامع الكبير كتاب الأبواب الكبير كتاب الأبواب الصغير كتاب الجامع الصغير كتاب الإنسان وغيرها انظر الفهرست لابن النديم : ٢١٤ ، ٢١٥ ، الفرق بين الفرق للبغدادي ١٩٦-٢١٠ ، الملل والنحل للشهرستاني:١/ ٧٨-٨٥ ، نهاية الأقدام له: ١٣١ ، التبصير في الدين للإسفرائني: ٧٤ ، ٧٥ ، أبكار الأفكار للآمدي: ٥٢/٥ ، وفيات الأعيان لابن خلكان:٢/ ٣٥٥ ، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (الطبعة الخامسة دار المعارف): ٣٢/٤ ، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة : ١٥٠/٢ وفلسفة المتكلمين لولفسن: ١٥٨/١ـ ٢٧٥.

(٣) «أ» و «ز» بهذه ، وما أثبته من «ص» و «م» .

واستدلوا عليه بوجوه . منها أن الذات ينقسم إلى الواجب والممكن ، ومورد القسمة يجب أن يكون مشتركا بين أقسامه . ومنها أن المعلوم ينحصر في الذات والصفة حصرا عقليا ، ولو لم يكن كذلك لبطل الحصر العقلي . ومنها أنا نجزم بالذات ونتردد في الخصوصيات فلو لم يكن مشتركا لما تحقق الجزم بها حال التردد في الخصوصيات . ولم يعلموا أن اللازم مما ذكروه اشتراك مفهوم الذات أعني ما يصح أن يعلم و[1] يخبر عنه أو ما يقوم بنفسه والكلام إنما هو في اتحاد ذاته المخصوصة مع سائر الذوات في تمام الماهية والحقيقية[2] فإنه باطل قطعا للزوم تركب الواجب مما به الاشتراك وما به الامتياز ، على أن الاتحاد في تمام الماهية والاختلاف في كثير من اللوازم والأحكام غير معقول[3] ، بخلاف ما إذا كانت الذوات متخالفة في الحقيقة كما ذهب إليه الشيخ الأشعري[4] فإن الاختلاف فيها معنى

---

(١) ز: بدون (و).

(٢) أ: بدون (والحقيقة) وما أثبته من نقل الشيخ الكليبي في خير القلائد عن شرح الخيالي هنا: ٢ ، إضافة إلى «ز» .

(٣) أ: بدون (معقول) ، وما أثبته من خير القلائد حيث فيه كلام الخيالي هنا:٢٠، بالإضافة إلى «ز».

(٤) هو على بن إسماعيل بن إسحاق أبو الحسن الأشعري رحمه الله إمام أهل السنة والجماعة في المشرق والمغرب ينتهي نسبه إلى الصحابي الجليل أبو موسى الأشعري رضي الله عنه. ولد بالبصرة وتوفى ببغداد سنة ٣٣٠هـ انتهت إليه رئاسة الكلام في عصره وكان في البداية معتزليا ثم خرج من عباءة الاعتزال إلى حظيرة السنة بعد مناظرة مشهورة أفحم فيها أستاذه أبا علي الجبائي عام ٩١٢ م. وطريقته تتميز بالوسطية والاعتدال. ولذا لاقى مذهبه قبولاً عاماً بين هذه الأمة فيما عدا شرذمة قليلة من متأخري الحنابلة. له تصانيف كثيرة في الرد على الملاحدة والمعتزلة والمجسمة. منها الإبانة ومقالات الإسلاميين واللمع ، وهو متأخر عن الإبانة. وللإمام ابن فورك تأليف جمع فيه مقالات الإمام ، ولقد أفرد المحدث الكبير الحافظ ابن عساكر مؤلفاً ضخما في الدفاع عن الإمام وهو «تبين كذب المفتري» ، وقام بتحقيقه محدث البلاد التركية ومتكلمها العلامة الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثري تحقيقا في غاية الجودة. انظر أيضا تاريخ بغداد : ١١ /٣٤٦ ، الفهرست لابن النديم : ٢٢٥ ، الملل والنحل : ٩٤/١-١٠٣ ، شذرات الذهب : ٣٠٣/٢ ، طبقات الشافعية الكبرى :٣٤٧/٣-٤٤٤ ، وفيات الأعيان: ٢ /٤٤٦ ، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٤٢٩/٢-٤٣٣ ، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ٤٠٥/٢ ، كتاب «الأشعري أبو الحسن» للدكتور حموده غرابة وتاريخ الفلسفة الإسلامية لهنري كوربان: ١٩٢-١٩٤.

صحيح يتلقاه العقول بالقبول .وهذا معنى قوله «فما حكما الوجوب مع الإمكان سيان» . ولا يذهب عليك أن الأولى تبديل كلمة «مع» بـ«الواو» ، إذ[1] ليس لها[2] كثير معنى ههنا[3] .

* * *

المبحث الثاني

في أنه تعالى ليس بمركب

قال: فَفِي غِنَاهُ عَنِ الأَغْيَارِ كَثْرَتُهُ لِحَاجَةِ الْكُلِّ فِيمَا فِيهِ جُزْءَانِ

أقول: «كثرته» مبتدأ وقوله «وفي غناه» خبره مقدم عليه وقوله «عن الأغيار» متعلق بغناه كما هو الظاهر والمعنى أنه لما لم يكن حكم الوجوب والإمكان متساويين وجب أن يكون كثرته من جهة الأجزاء في غناه أي هو مستغن عنها غناؤه عن سائر الأغيار ، وإلا لكان ممكنا لاحتياجه إلى أجزائه التي ليست عينه . وأما غناؤه عن الكثرة من جهة الجزئيات فقد علم مما سبق فتذكر . هذا إن قرئ قوله «ففي غناه» بالفاء كما وقع في بعض النسخ وأما إذا قرئ بالنون أعني «نفي غناه» كما وقع في نسخة المصنف[4] فالأمر ظاهر و المآل واحد .

---

(١) «أ» و «ز»: وبدلا من «إذ»، وما أثبته من «م» و«د» و«ص» ومن نقل خير القلائد أيضا: ٢٠.

(٢) ز: بدون (لها)

(٣) يريد الخيالي بهذا الكلام أن التثنية إذا أضيفت يجب أن يكون المضاف إليه تثنية مثلها أو ما في حكم التثنية .والعطف بالواو في حكم التثنية؛ والمضاف إليه هنا ليس بتثنية ولا في حكمها . فلا بد من تبديل كلمة «مع» بـ«الواو». ولكن يرد عليه ــ انظر شرح الحافظ الكبير على النونية ورقة : ٧ ــ أنه يخل بالوزن . ويجاب عنه ــ انظر خير القلائد شرح جواهر العقائد : ١٩، ٢٠ ــ بأن الخيالي لعله أراد تعديل البيت هكذا «فما حكم الوجوب ولا الإمكان سيان» لا مجرد تبديل كلمة بكلمة مراعاة للوزن وللقاعدة النحوية معا .

(٤) وهذا يدل على اطلاعه على نسخة المصنف الأصلية للقصيدة النونية ، ولا بعد في ذلك لأنه تلميذ المصنف وأول من تصدى لشرح قصيدته هذه .

قال: وَلَيْسَ كُلاًّ وَلاَ جُزْءً وَلاَ عَرَضـاً وَلاَ مَحَـلاً لأعْـرَاضٍ وَأَكْـوَانِ

أقول: عدم كونه كلا قد علم مما تقدم إلا أنه أعاده تأكيدا وليكون توطئة[1] لما بعده . وأما أنه ليس بجزء فلأن ما تركب منه لا يخلوا إما أن يكون جسما أو جسمانيا[2] ، وعلى التقديرين يكون متحيزا وهو منزه عنه لما سيجيء[3] . وأما أنه ليس بعرض فلاحتياج[4] العرض إلى محل يقوم به ؛ وهو ينافي الوجوب الذاتي . وأما أنه ليس بمحل لأعراض فللزوم كونه محلا للحوادث . وقوله « وأكوان» تخصيص[5] بعد تعميم رعاية للوزن والقافية .

* * *

المبحث الثالث

في إطلاق الأسماء عليه تعالى

قال: وَلاَ تَقُلْ جَوْهَراً أَيّاً عَنَيْتَ بِهِ وَنَزِّهِ[6] الاسْمَ عَنْ إِيهَامِ نُقْصَانِ

أقول: قد اشتهر فيما بين الفلاسفة استعمال الجوهر بمعنى الموجود القائم بنفسه وبمعنى الذات والحقيقة ، وبين المتكلمين بمعنى المتحيز بالذات . فأشار المصنف إلى أن إطلاقه على الله بأي معنى كان لا يجوز[7] . أما عقلا فلإيهامه بما

---

(١) ز: تواطئة .

(٢) وليس في كلام المصنف ولا في كلام الشارح الاستدلال على نفي الجسمية عن الله سبحانه وتعالى مع كونه من المباحث المهمة في التنزيهات . لعلهما قد اكتفيا بالحديث الآتي في نفي الحيز عنه تعالى فإن نفي الحيز يستلزم نفي الجسمية ، وهذا ما فعله بعض المصنفين مثل البيضاوي في طوالعه.

(٣) انظر المبحث الخامس من هذا الفصل في شرح قول الناظم «ولا اتصال بأحياز...».

(٤) أ: فلا احتياج .

(٥) الشيخ عثمان الكليسي لايرى هذا التفسير صوابا .انظر خير القلائد : ٢٢ .

(٦) أول ق ١٠ في ز .

(٧) انظر في معنى الجوهر الإرشاد لإمام الحرمين: ٦٠-٦٧ ، تهافت الفلاسفة للإمام الغزالي: ٧٩ والمبين في شرح معاني ألفاظ الحكماء والمتكلمين للآمدي : ١٠٩ ، ١١٠ .

عليه النصارى[1] من أنه جوهر واحد له[2] ثلاثة أقانيم ، بل لاستلزامه التحيز بالمعني الذي قصده المتكلمون . وأما شرعا فلعدم إذن الشارع عليه[3] .

واعلم أن القوم قد اختلفوا في أسمائه المأخوذة من الأفعال والصفات دون الأعلام الموضوعة في اللغات . فقالت الكرامية[4] والمعتزلة[5] إذا دل العقل على

---

(١) أول ق ١٠ في أ. النصارى: أهل ديانة تنتسب إلى سيدنا عيسى ابن مريم ـ على نبينا وعليه السلام رسول الله وكلمته ، كانت مدة دعوته ثلاثين سنة وثلاثة أشهر وثلاثة أيام . ولما رفع إلى السماء اختلف الحواريون وغيرهم فيه ، واختلافاتهم تعود إلى أمرين؛ الأول: كيفية نزوله واتصاله بأمه وتجسد الكلمة ، والثاني: كيفية صعوده واتصاله بالملائكة وتوحيد الكلمة. وقد افترقوا اثنتين وسبعين فرقة ، من أكبرها الملكانية ، النسطورية ، اليعقوبية. وهم جميعا كفار لعدم إيمانهم بخاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد ﷺ . انظر الملل والنحل للشهرستاني: ٢٠١/١ ، التبصير في الدين للإسفرايني: ١٢٧ ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي: ٨٤ و محاضرات في النصرانية للشيخ أبو زهرة .

(٢) أ ، ز: بدون (له) وما أثبته من م

(٣) أما ابن تيمية فلا يحكم فيه بنفي ولا إثبات لأنه لم يرد في كتاب ولا سنة ولا أثر عن الصحابة والتابعين (تفسير سورة الإخلاص ٦٢-٦٨) . هذا منه حيلة يستخدمها كثيرا لإثبات مذهبه في التجسيم ، وكثيرا ما يلتبس هذا الأمر على الضعفاء. والحق في المسئلة هو ما قرره المولى الخيالي هنا .

(٤) هم أتباع أبي عبد الله محمد بن كرام المتوفى عام ٢٥٥ هـ وكان ممن يثبت الصفات إلا أنه كان ينتهي فيها إلى التجسيم والتشبيه وهو من المبتدعة الذين قالوا إن الله جسم لا كالأجسام وإنه جوهر وإنه فوق العرش استقرارا وبجهة فوق ذاتا ، وله كتب منها عذاب القبر. انظر الفرق بين الفرق: ٢٢٧-٢٣٦ ، الملل والنحل : ١/ ١٠٨-١١٣، أبكار الأفكار: ٩٣/٥-٩٥ ، التبصير في الدين : ٩٣ ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين : ٦٧٨ ، معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ٦٠٨/٣ ونشأة الفكر الفلسفي للدكتور علي سامي النشار: ٤٠٥/١ وما بعدها .

(٥) ويسمون أصحاب العدل والتوحيد ويلقبون بالقدرية ـ بمعنى عدم القول بالقدر ـ وكان ظهورهم في القرن الثاني الهجري وازدهر مذهبهم في كنف الدولة العباسية وانهارت الدولة فانهار المذهب . لكن بعض آراءهم لا يزال حيا حتى الآن ومبثوثا من خلال بعض الفرق والأشخاص مثل الزيدية من الشيعة ، وابن تيمية من أدعياء السلفية ، والعلمانيين الزاعمين أنهم دعاة الفكر الحر والإصلاح الاجتماعي . هذا وإن المعتزلة قد انقسمت إلى مدرستين كبيرتين هما البغدادية ـ وهي أكثر تطرفا في الآراء والابتعاد عن الجادة ـ والبصرية . انظر الفرق بين الفرق : ١٢٩-٢١٠ ، الملل والنحل :٤٣/١-٨٥ ، اعتقادات فرق المسلمين والمشركين : ٣٨ ، التبصير في الدين للإسفرائني: ٥٣-٨٢ ، أبكار الأفكار: ٤٠/٥-٥٢ ، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (الطبعة الخامسة دار المعارف): ٢٢/٤-٣٥ وتاريخ الفلسفة الإسلامية لهنري كوربان: ١٨١-١٩١.

اتصافه تعالى بصفة وجودية أو سلبية جاز إطلاق اسم يدل عليه من غير توقف على إذن من الشارع ، ولهذا وقع في كلام أحمد بن كرام أن الله تعالى أحدي الذات أحدي الجوهر[1] . وكذا[2] الحال في الأسماء المأخوذة من الأفعال . وقال القاضي أبو بكر[3] كل لفظ يدّل على معني ثابت لله تعالى جاز إطلاقه عليه إذا لم يوهم بما لا يليق[4] بكبريائه ، وبه يشعر ظاهر قوله « ونزه الاسم عن إيهام نقصان» . وذهب الأشعري إلى أنه لابد في الكل من التوقف لعظم[5] الخطر في ذلك[6] . والذي جاء في الصحيحين تسعة وتسعون اسما[7] من أحصاها دخل الجنة[8] .

---

(١) يحكي عنه الشهرستاني هذا الكلام من كتابه ابن كرام المسمى بـ« عذاب القبر» في الملل والنحل: ١٠٨/١ ، ١٠٩ وانظر أيضا تبصرة الأدلة لأبي المعين النسفي : ٤٧/١.

(٢) ز: وهكذا

(٣) هو أبو بكر بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم المشهور بالباقلاني ولد بالبصرة عام ٣٣٨هـ وتوفى عام ٤٠٣ هـ كان إمام أهل السنة في عصره على مذهب الشيخ أبي الحسن الأشعري رحمه الله وكان ناصرا لطريقة الاشعري وكان موصوفا بجودة الاستنباط وسرعة الجواب. له مؤلفات كثيرة من أشهرها الإنصاف والتمهيد. انظر تبيين كذب المفتري لابن عساكر: ١٦٩-١٧٥ ، وفيات الأعيان: ٤٠٠/٣ ، البداية والنهاية لابن كثير: ٣٧٣/١١ ، ٣٧٤ ، شذرات الذهب : ١٦٨/٣ والأعلام: ١٧٦/٦.

(٤) ز: بما يليق

(٥) «أ» و «ز» لعظمة ، وما أثبته من «م» و «ص» .

(٦) يلاحظ أن الخيالي لم يشر إلى رأيه في المسئلة ولم يرجح قولا على قول حيث اختلفت فيها الأقوال . والذي أراه صوابا هو قول الإمام الأشعري للاحتياط في الاحتراز عما يوهم باطلا لعظم الخطر في ذلك؛ فلا يجوز الاكتفاء فيه بمبلغ إدراكنا بل لا بد من الاستناد إلى إذن من الشارع.

(٧) «أ» و «ز» بدون (اسما) ، وما أثبته من «م».

(٨) رواه البخاري في صحيحه : ٩٧١/٢ في كتاب الشروط ، باب ما يجوز من الاشتراط والثنيا في الإقرار ، رقم (٢٥٨٥) وفي كتاب التوحيد: ٢٦٩١/٦ ، باب إن لله مائة اسم إلا واحدا ، رقم (٦٩٥٧) ، كما رواه مسلم في صحيحه : ٢٠٦٢/٤ ، في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار بأسماء الله تعالى وفضل من أحصاها ، رقم (٦٦٧٧) ، ورواه الترمذي في سننه في كتاب الدعوات ، باب ما جاء في عقد التصحيح باليد ، رقم (٣٥٠٦).انظر تفسير هذا الحديث والكلام المتعلق به في شرح أسماء الله الحسنى للإمام فخر الدين الرازي: ٧١-٨٠ .

المبحث الرابع

في الحلول والاتحاد

قال:بِكُلِّ شَيْءٍ مُحِيطٌ لاَ اتِّحَـادَ لَـهُ وَلاَ حُلُولَ لَـدَى أَصْـحَابِ عِرْفَـانِ

أقول: ظاهر هذا الكلام يوافق لما ذهب إليه جماعة من الصوفية ، من أن الواجب هو الوجود المطلق المنبسط على جميع الأشياء ، وأنه تعالى واحد لا كثرة فيه أصلا ، وإنما الكثرة في الإضافات والتعينات التي هي بمنزلة الخيال والسراب ، إذ الكل في الحقيقة واحد يتكثر وينبسط على المظاهر لا بطريق المخالطة ، ويتكرر في النواظر لا بطريق الانقسام ، فحينئذ لا حلول ولا اتحاد ، إذ ليس في دار الوجود غيره ديار ، لكنه خارج عن طور العقل وقانون الشرع[1] .

فالمراد أنه تعالى يحيط بكل شيء علما ولا يتحد بشيء منها أي لا يصير بعينه شيئا منها ، وهذا ضروري يجزم به العقل بعد تصور الطرفين على ما ينبغي . وقد

---

(١) قد اكتفى الخيالي في الرد على هذا المذهب هنا بكلمتين - «لكنه خارج عن طور العقل وقانون الشرع» -، وليس واضحا عندي ما هو مراد الخيالي من هذا الكلام؛ بل هو يحتمل – في بادئ النظر - وجهين؛ الدفاع عنهم أو الرد عليهم. (ويفهم من قوله الآتي قريبا: - «وقد مر فسادهما» - فقط أن مراد الخيالي هو الرد عليهم). وكان حريا به أن يرفع عقيرته ضد هذه الطائفة كما فعل السيد الشريف وغيره من المحققين. يقول السيد الشريف رحمه الله شارحا قول المواقف(٨/٣٥): (ورأيت) من الصوفية الوجودية (من ينكره ويقول) لا حلول ولا اتحاد (إذ كل ذلك يشعر بالغيرية ونحن لا نقول بها) بل نقول ليس في دار الوجود غيره ديار (وهذا العذر أشد) قبحا وبطلانا (من) ذلك (الجزم) إذ يلزم تلك المخالطة التي لا يجترئ على القول بها عاقل ولا مميز أدنى تمييز». وقد شن كل من الشيخ داود القرصي والحافظ الكبير في شرحيهما للتونية الهجوم على الخيالي؛ بل تجاوزا الحدود وتعرضا للصوفية بصفة عامة. انظر شرح داود القرصي للتونية: ١٢-١٥ وشرح الحافظ الكبير مخطوطة ورقة: ١٠ ، ١١ .

ينبه[1] عليه بأنهما إذا اتحدا فحال الاتحاد إن[2] بقيا[3] فهما اثنان لا واحد ، وإن عدما كان الحاصل ثالثا مغايرا لهما ، وإن بقي أحدهما وعدم الآخر امتنع الاتحاد أيضا ، إذ الموجود لا يتحد بالمعدوم . وأما أنه تعالى لا يحل في غيره فلأن الحلول يلزمه الاحتياج إلى المحل الذي هو غيره ، والوجوب يلزمه الغناء عن الغير ، والتنافي بين اللازمين ملزوم للتنافي بين الملزومين .

واعلم أن المخالفين في هذا الأصل طوائف . منهم النصارى قال الإمام في الأربعين: « وكلامهم في ذلك في غاية الخبط ؛ ونحن نذكر تقسيما مضبوطا فنقول: إما أن يقولوا بالحلول أو بالاتحاد ، إما لذات الله تعالى أو لصفة من صفاته ، إما بالنسبة إلى روح عيسى أو بالنسبة إلى بدنه ، وإما أن لا يقولوا بشيء من ذلك ؛ بل يقولوا إنه أعطاه قدرة على خلق الأجسام والحياة وعلما بالمغيبات ، وإما أن لا يقولوا أيضا بذلك ، بل سماه[4] ابنا [5] تشريفا كما سمى إبراهيم خليلا على سبيل التشريف . فهذه الوجوه التي يحتملها كلامهم »[6] وهي عشرة لا ثمانية كما وقع في المواقف[7] تسعة منها باطلة لما بيناه أو سنبيه ، والحق هو العاشر[8] .

وقال شارح المقاصد[9] ذهب النصارى إلى أن الله تعالى جوهر واحد ثلاثة أقانيم ؛ وهي الوجود والعلم والحياة المعبر عنها بالآب[10] والابن وروح القدس ،

---

(١) ز: نبه .
(٢) ز: وإن .
(٣) أ: إن يتيا .
(٤) أول ق ١١ في ز .
(٥) ز: اسما .
(٦) انظر الأربعين: ١٦٥/١ وفي النقل تصرف يسير .
(٧) انظر المواقف لعضد الدين الإيجي: ٣٤/٨ .
(٨) هو أن تسمية المسيح ابن الله سبحانه وتعالى على وجه التشريف ككون إبراهيم - عليهما السلام - خليلا . ويعلق المولى الفناري على هذا الكلام في حاشيته على شرح المواقف (٣٤/٨): « فهو ما عليه أهل الحق ، إلا أنه لم يرد في شرعنا إطلاق الآب على الله سبحانه وتعالى ، ولا الابن على المسيح عليه السلام ».
(٩) انظر شرح المقاصد: ٣٥/٣ .
(١٠) لفظ الآب بمد الألف ؛ يعني في اللغة السوريانية « الله » .

ويعنون بالجوهر القائم بنفسه وبالأقنوم الصفة . ثم اعترض بأن جعل الواحد ثلاثة[1] جهل ، وفيه أن المنقول عنهم أنه جوهر واحد له[2] ثلاثة أقانيم ، ولو سلم فمعناه أنه واحد في ذاته وإذا اعتبر مع كل واحد من تلك الأقانيم يكون ثلاثة أمور متغايرة ولو بالاعتبار ، ولا جهل فيه .

ثم قال: قالوا إن الكلمة وهي أقنوم العلم قد اتحدت بجسد عيسى وتدرعت بناسوته بطريق الامتزاج كالخمر بالماء عند الملكانية[3] ، وبطريق الانقلاب لحما ودما بحيث صار المسيح هو الإله عند اليعقوبية [4] ، وبطريق الإشراق كما يشرق[5] الشمس من كوة على بلور[6] عند النسطورية[7] . ومنهم من قال ظهر اللاهوت

---

(١) أول ق ١١ في أ . (٢) ز: بدون (له) .

(٣) فرقة من النصارى ، تنسب إلى «ملكا» الذي ظهر بأرض الروم كما يروي الشهرستاني ومن ثم أصبحت الملكانية العقيدة الرسمية للدولة الرومانية . اعتقدوا أن الكلمة قد اتحدت بجسد المسيح وتدرعت بناسوته ، وليس هذا الاتحاد تاما إنما مازجت الكلمة جسد المسيح كما يمازج اللبن الماء. وصرحت الملكانية بأن الجوهر غير الأقانيم كما أن الموصوف غير الصفة وبذلك ميزوا بين الآب والابن وأثبتوا التثليث ، والمسيح قديم أزلي من قديم أزلي ، وقد ولدت مريم إلها أزليا فهي أم الإله ، وقد وقع القتل والصلب على الناسوت واللاهوت معا.

(٤) اليعقوبية فرقة من فرق النصارى ، نسبة إلى «يعقوب البراداعي» ، ومن أهم رعاتها «أوتيخيس» و«ديوسكوروس» ، تطرفوا في العداء لنسطور تطرفا أدلى بهم إلى القول بالطبيعة الواحدة ونفي بشرية ابن الله المتجسد ، ولذا يسمون بأصحاب الطبيعة الواحدة «Monophysites» فالاتحاد تام بين اللاهوت والناسوت بحيث أصبح جوهرا واحدا ، فالمسيح في رأيهم إله حق. انظر محاضرات في النصرانية لمحمد أبو زهرة: ١٤٦ ، ١٤٧.

(٥) أ: شرق .

(٦) بِلُورٌ كسنور جوهر معروف أبيض شفاف واحدته بَلْوَرَةٌ ، وقيل هو نوع من الزجاج . انظر تاج العروس من جواهر القاموس للعلامة الزبيدي: ١١٤/٦.

(٧) فرقة من النصارى تنتسب إلى «نسطور» بطريرك الكنيسة الشرقية عام ٤٢٨ م ، ذهبت إلى أن الكلمة تجسدت في المسيح لا على سبيل الامتزاج وإنما كإشراق الشمس على بلور أو كظهور نقش الخاتم على الشمع ، فالمسيح إنسان ولد من إنسان ، ولكن النعمة الإلهية التي اتصلت بالرسل من قبله اتصالا مؤقتا اتصلت به هو اتصالا دائما مع بقاء الكلمة الإلهية مباينة للطبيعة البشرية. انظر محاضرات في النصرانية للشيخ محمد أبو زهرة : ١٤٤-١٤٦.

وههنا مذهب آخر وهو الحق بيننا ، وهو أن السالك إذا انتهى سلوكه إلى الله تعالى وفي الله يستغرق في بحر التوحيد والعرفان بحيث يضمحل ذاته في ذاته وصفاته في صفاته ويغيب عنه كل ما سواه ولا يرى في الوجود إلا الله ، وهذا هو الذي يسمونه الفناء[1] في التوحيد ، على ما أشار إليه الحديث القدسي « إن العبد لا يزال يتقرب إلى ، حتى أحبه ، فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به وبصره الذي يبصر به[2] »[3] ، وربما يصدر حينئذ عن السالك عبارات توهم بالحلول والاتحاد ، لقصور العبارة عن بيان تلك الحال وتعذر الكشف عنها بالقال[4] . ربنا اجعلنا من الواصلين إليك والمنخرطين في سلك سلوك طريقتك[5] إنك أنت الوهاب[6] .

---

(١) أول ق ١٢ في ز. الفناء حالة من الأحوال الصوفية التي اختلف فيها مشاربهم؛ فقيل هو أن يفنى العبد عن الحظوظ فلا يكون له في شيء حظ بل يفنى عن الأشياء كلها شغلا بمن فني فيه ، وقيل الفناء هو الغيبة عن الأشياء ، وقال الحراز الفناء هو التلاشي بالحق ، وقال الجنيد الفناء استعجام الكل عن أوصافك ، أما إبراهيم بن شيبان فيرى أن علم الفناء والبقاء يدور على الإخلاص في الوحدانية وصحة العبودية. وللصوفية أقوال كثيرة في هذا المجال؛ كل على حسب تذوقه ومشربه. انظر عوارف المعارف للشيخ السهروردي: ٤٧٠- ٤٧٢ ، التعرف لمذهب أهل التصوف للإمام أبو بكر الكلاباذي:١٤٢ ، ١٤٣ وثلاث رسائل في المعرفة للإمام الغزالي تحقيق أستاذنا الدكتور محمود حمدي زقزوق: ٥٧.

(٢) أ: به يسمع ، به يبصر .

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه ، كتاب الرقاق ، باب التواضع: ٣٨٤/٥ ، رقم (٦١٣٧) ، وأحمد في مسنده كتاب باقي مسند الأنصار: ٢٥٦/٦ ، رقم (٢٦٢٣٦).

(٤) ز: بالمقال . (٥) أول ق ١٢ في أ .

(٦) انظر نفس هذا المنهج عند السعد في شرح المقاصد : ٣/ ٤٣-٤٥ ، وقد تجاوز داود القرصي هنا في شرحه على النونية: (١٣-١٥) كل الحدود وشنع على المولى الخيالي لسبب اختياره هذا المسلك وأطال بما لاطائل تحته حتى بلغ اعتدائه إلى الغزالي وغيره من الأعلام الكبار ، وحمل ابتهال الخيالي هذا ودعاءه على محمل مخالف لما أراد الخيالي. و ما ذهب إليه الخيالي هنا هو الحق الذي لا مرية فيه كما أرى ، والاضمحلال المشار إليه في كلامه يجب أن يحمل على الاضمحلال غير الحسي أو المادي؛ بل هو اضمحلال المعرفة والإرادة ، ولا ينكره إلا أحد رجلين إما عدو معاند للتصوف أو الذي لم يعرف حقيقة مذهب القوم فيكون له بعض العذر.

المبحث الخامس

في نفي الجهة والحيز والأعراض المحسوسة عنه تعالى

قال: وَلاَ اتِّصَالَ بِأَحْيَازٍ وَأَوْقَاتٍ وَلاَ اتِّصَالَ بِأَشْكَالٍ وَأَلْوَانِ

أقول: ذهب جماعة[1] من أهل الملة إلى أنه تعالى في مكان وجهة . واحتجوا عليه بوجوه ، بعضها عقلية وبعضها نقلية . أما العقلية فمنها أن العقل جازم بالضرورة بأن كل موجودين إما متحيز أوحال فيه ، ولما امتنع حلوله في شيء تعين أنه[2] متحيز[3] . ومنها أنا نجزم أيضا بأن كل موجودين إما متصل أحدهما بالآخر

---

(١) هم المجسمة والمشبهة والكرامية وكذلك ابن تيمية (وهو الذي قال فيما نقله عنه العلامة الكوثري في تعليقه على التبصير في الدين للإسفرائني: ١٣٣ «ليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ولاكلام أحد من أصحابه والتابعين ولا الأكابر من أتباع التابعين من ذم المشبهة وذم التشبيه ونفي مذهب التشبيه ونحو ذلك وإنما اشتهر ذم هذا من جهة الجهمية». ما أجرئه! وهو القائل أيضا ـ الرسالة التدمرية: ٥٢و٥٦ «وليس في الكتاب ولا في السنة وصف له بأنه لا داخل العالم ولا خارجه ولا مباينه ولا مداخله». ما أوهنه من حيلة !) إلا أن مذهب التيميين كثيرا ما يصور كأنه مذهب أكثر السلف ـ الذي هو التأويل الإجمالي دون التفصيلي ـ وبينهما في الحقيقة ما بين الأرض والسماء ، ويروج له بعض من لا علاقة له بعلم الأصول فيزيد الطين بلة ، فكان على الخيالي أن ينبه على هذه الخطورة ، لكنه لم ينبه كمعظم علماء العجم باستثناء الدواني والبياضي فيما أرى ، ثم العلامة الكوثري ـ ومن سار على نهجه الصحيح من المتأخرين ـالذي بذل جهدا مشكورا طيبا في إبراز عقيدة ابن تيمية وإظهار تلبيساته نصيحة للمسلمين . انظر في هذا البحث تأويلات أهل السنة للإمام الماتريدي: ٢/٢٤٠-٢٤٣ ، ٣/٢٨٣-٢٨٥ ، ٥/٢٣٣ ، كتاب التوحيد له: ٦٧-٧٧ ، الإنصاف للباقلاني: ٤١ ، ٤٢ ، أصول الدين للبغدادي : ٢٦-٢٨ ، ١٠٩-١١٤ ، حاشية الخيالي على النسفية : ١/١٠١ إشارات المرام للبياضي : ١٩٧.

(٢) ز: وأنه .

(٣) «أ» و «ز» لامتحيز ، وما أثبته من «م» و «ص» .

أو منفصل عنه ، وأيا ما كان يجب أن يكون الواجب تعالى في جهة وحيز . ومنها أنه تعالى إما أن يكون [1] داخلا [2] في العالم فيكون متحيزا أو خارجا عنه فيكون في جهة . والجواب عن الكل منع الحصر ،كيف وتركيب تلك المنفصلات ليس من النقيضين . ودعوى الضرورة في محل النزاع مما لا يسمع ، سيما[3] إذا كان الجمهور على خلافه[4] . فإنهم قد صرحوا بتثليث تلك التقسيمات والجزم بالانحصار إنما هو من الأحكام الوهمية الكاذبة[5] .

وأما النقلية فكثيرة ، كقوله تعالى ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ (طه:٥) [6] ، ﴿ فَإِنِ ٱسْتَكْبَرُوا۟ فَٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ ﴾ (فصلت:٣٨) ، ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ (فاطر:١٠). وكقوله عليه السلام للجارية الخرساء أين الله فأشارت إلى السماء ولم

---

(١) أ: بدون (يكون) .

(٢) أ: دخلا .

(٣) أ: بدون (سيما) .

(٤) عبارة الفناري رحمه الله : «كيف ولو كان ضروريا لامتنع إطباق الجمع العظيم وهم ما سوى الحنابلة ـ أي المتأخرون منهم وإلا فهناك من أقطاب المذهب الحنبلي مثل ابن الجوزي وابن عقيل وغيرهما ممن استنكروا ظاهرة التجسيم في مذهبهم ـ والكرامية على خلافه . انظر حاشية الفناري على شرح المواقف: ٢٥/٨.

(٥) الحكم الوهمي هو ما أوجب التصديق به قوة الوهم ، إلا أن ما كان منها في غير المحسوس فكاذب كالحكم بأن كل موجود مشار إلى جهته أخذا من المحسوس . انظر المبين للآمدي: ٩٢.

(٦) سورة طـه:٥. وانظر موقف الإمام الماتريدي من آيات الاستواء التي كثيرا ما يتشبث بها المجسمة وأدعياء السلفية في كتابه القيم في تفسير القرآن المسمى بـ«تأويلات أهل السنة»: ٢٤٠/٢-٢٤٣ ، ٢٨٣/٣-٢٨٥ ، ٢٨٤/٤ ، ٢٨٥ ، ٢٣٣/٥ ، وكتاب التوحيد: ٦٧-٧٧. ولايوجد في كلام الماتريدي شيء يمكن التمسك به للتيميون مثلما يوجد في بعض الكتب التي تنسب للأشعري؛ وإن كانت هذه النسبة موضع نقاش بين الباحثين ، وإن صحت تلك الأقوال إلى الإمام الأشعري فينبغي حملها على ما ذهب إليه أصحابه؛ لأن مصطلح «المذهب» يعني ما ذهب إليه مؤسس المذهب وأصحابه كما نفهم مذهب الإمام الشافعي ـ مثلا ـ هكذا ؛ ما ذهب إليه الشافعي وأصحابه ، لا ما ذهب إليه الشافعي فقط .

ينكر عليها وحكم بإسلامها[1] . والجواب[2] أنها ظواهر ظنيات فلا تعارض القطعيات الدالة على نفي المكان والجهة ، فإما أن يُفَوَّضَ العلمُ بمعانيها إلى الله تعالى مع اعتقاد حقيتها كما هو دأب السلف[3] إيثارا[4] للطريق الأسلم أو تأول[5] بتأويلات متطابقة للأدلة القطعية على ما عليه الخلف[6] سلوكا إلى السبيل الأحكم .

لنا على أنه[7] تعالى ليس له اتصال بمكان وحيز أنه لو كان في حيز فلا يخلو إما أن يتقرر عليه آنين أو لا ، وعلى التقديرين يلزم كونه محلا للحوادث[8] ، وأنه

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ، كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب تحريم الكلام في الصلاة: ٣٨١/١ ، رقم (٥٣٧) ، وأبو داود في سننه ، كتاب الصلاة ، باب تشميت العاطس في الصلاة: ٣٤٤/١ ، رقم (٩٣٠) ، وأحمد في مسنده ، سنن المكثرين: ٢٩/٢. انظر تأويل هذا الحديث عند الإمام البيهقي في كتابه مناقب الشافعي: ٣٩٧/١.

(٢) هذا هو الصحيح الذي يقبله كل عقل سليم ، وهو نفس موقف الخيالي في حاشيته على شرح العقائد (١٠١/١ ، ١٦٢/١) وهو الموقف الذي سار عليه أهل السنة والجماعة خلفا عن سلف رغم تلبيسات التيميين. انظر مثلا ابن تيمية السلفي لمحمد خليل الهراس : ٥١-٥٦ .

(٣) هذا التعبير ينقصه الدقة ـ فيما أرى ـ حيث يوهم أن جميع السلف كانوا منكفين عن التأويل في حين أن الواقع ليس كذلك؛ بل هناك من السلف من أول مثل عبد الله بن عباس رضي الله عنه وغيره ، وحتى الإمام أحمد رحمه الله ـ وهو أبعد الناس عن التأويل ـ قد اضطر لتأويل بعض المتشابهات رغم أنف من ينتسبون إليه جورا وبهتانا. ولذا فإن تعبير صاحب المواقف (٢٨/٨): «وعليه أكثر السلف» تعبير دقيق مطابق للواقع .

(٤) ز: إيثار .

(٥) «أ» و «ز» يؤل ، والصحيح ما أثبته .

(٦)السلف من كانوا قبل الخمسمائة ، وقيل القرون الثلاثة ؛ الصحابة والتابعون وأتباع التابعين ، وأما الخلف فهم من كانوا بعد الخمسمائة ، وقيل من بعد القرون الثلاثة هكذا حققه الباجوري في شرحه على الجوهرة: ١٥٦ .

(٧) ز: على الله .

(٨) «لأن الحصول في الحيز من الأكوان ، ولأكوان من الموجودات العينية عند المتكلمين» على حد تعبير الخيالي في حاشيته على شرح العقائد النسفية: (٩٩/١) . والمتكلمون وإن أنكروا الأعراض النسبية جميعا إلا أنهم قالوا بوجود «الأين» وسموه كونا وينقسم الأكوان إلى أربعة هي الحركة والسكون والاجتماع والافتراق. انظر طوالع الأنوار للبيضاوي: ٢١٧ وحاشية عبد الحكيم على الخيالي: ٢٣٥/١.

باطل[1] . وقد يقال لو تحيز فإما في الأزل فيلزم قدم الحيز أو فيما لا يزال فليزم كونه محلا للحوادث . فإن قلت : هذا إنما يتم إن لو كان الحيز موجودا ، وليس كذلك[2] . قلت : وكأنه كلام إلزامي على المشبهة القائلين بكونه تعالى متمكنا على العرش ولا يلزم أن يكون الملزم[3] معتقدا بما ألزم به ، وفيه تأمل . وقد يستدل على ذلك بأنه لوكان في مكان فإما أن يكون في جميع الأمكنة ، فيلزم التداخل أو في بعضها فيلزم الترجيح بلا مرجح . وفيه بحث : أما أولا فلأنه تعالى مختار فله أن يختار بعضا منها بمجرد إرادته ، اللهم إلا أن يكون[4] الخصم ممن[5] لا[6] يرى

---

(١) قد عدل الخيالي في نفي الحيز عن الله سبحانه وتعالى عن أدنة أسلافه ـ مثل الأشعري والرازي والإيجي والسعد ـ مفضلا هذا الدليل المذكور. لأنه أدرك ضعف أدلتهم إذ يرد عليها الواردات ، وقد أوردها فيما بعد بصيغة التضعيف ـ مثل «وقد يقال» «وقد يستدل» ـ مشيرا إلى تلك الإيرادات وما يقال في جوابها. هذا الذي فعله الخيالي هو نفس موقف الفناري أيضا حيث لم يرتض أدلة صاحب المواقف وقال: «فالصواب أن يستدل على هذا المطلب بأنه لو كان الواجب تعالى متحيزا لم يكن منفكا عن الأكوان ضرورة ، فيلزم حدوثه ، لأن الأكوان موجودة عند المتكلمين أيضا..» ، ويبدو لي أن الخيالي قد تأثر بالفناري. انظر حاشية الفناري على شرح المواقف: ٢٣/٨. ثم إن الذي صوب سهام النقد إلى أدلة القدامى هو الآمدي (غاية المرام: ١٨١)، وقد أجاب أستاذنا الدكتور محمد عبد الفضيل على اعتراضاته تلك واستروح في النهاية (هوامش على العقيدة النظامية: ٩١) قائلا: «وبرغم انتقاد الآمدي هذا وستظل طريقة إمام الحرمين ــ هي طريقة القدامى ــ في التنزيه هنا هي الطريقة المثلى في نظرنا». إلا أني لا أتفق معه كل الاتفاق في هذه الدعوى حيث وجدت من أركان نهضة علم الكلام اثنين ــ الخيالي والفناري ــ لم يعتمدا على تلك الطريقة واستبدلاها بطريقة أخرى ، فكيف تكون طريقة الجويني هي الطريقة المثلى ؟

(٢) لأنه «خلاف مذهب المتكلمين» ــ على حد تعبيره في حاشية شرح العقائد ــ القائلين بأن الحيز عبارة عن الفراغ الموهوم وليس شيئا موجودا . انظر حاشية الخيالي على شرح العقائد: ٩٩/١ والفناري على شرح المواقف: ٢٣/٨.

(٣) أ: الملزوم

(٤) أ: بدون (يكون)

(٥) «أ» و «ز» مما ، وما أثبته من «ص» .

(٦) ز: بدون (لا)

ذلك ، فحينئذ يتم[1] بطريق الإلزام[2] . وأما ثانيا فلأنه لا دليل على استحالة تداخل المجرد في المادي[3] ، ولم يشهد بها ضرورة عقلية وفيه مامر فتدبر .

وأما عدم اتصاله بالأوقات فلأن الوقت [4] عندنا عبارة[5] عن متجدد يتقدر به متجدد آخر فلا يتصور في القديم . وعند الفلاسفة هو عبارة عن مقدار حركة الأطلس ، فلا يتصور فيما لا تعلق له بها . وهذا معنى قول الرئيس[6] الزمان عنه في الأفق الأقصى وناحية الجوهر الأدني عند اشتمال الحركة على متقدم ومتأخر ووجود الجسم في تبدل وتغير .

واعلم أن الأمور الموجودة منها ما يكون على التقضي[7] والتجدد ، وفيه اشتمال على تقدم وتأخر ، ومنها ما لا يكون كذلك بل يستمر وجوده من غير تجدد . فالموجود في الزمان أعني المطابق له من جهة الأجزاء المعروضة هو الأول ههنا بخلاف الثاني ، فإنه لا يقال له أنه موجود فيه إذ لا تطابق بينهما بل في الدهر .

---

(١) أ: أقيم ، ز: بدون (يتم) ، وما أثبته من «ص».

(٢) قارن هذا الاعتراض والجواب بما في حاشية الفناري على شرح المواقف: ٢٤/٨ .

(٣) يفهم من كلام الفناري (معلقا على قول السيد الشريف «تداخل المتحيزين مطلقا محال») «أشار بقوله مطلقا إلى رد ما ذكره الأبهري من أن استحالة تداخل المتحيزين فيما إذا كانا من جنس واحد وههنا ليس كذلك») أن أصل هذا الاعتراض الذي أورده الخيالي هنا لأثير الدين الأبهري. انظر شرح المواقف مع حاشية الفناري: ٢٤/٨.

(٤) أ: الوقف .

(٥) أول ق ١٣ في ز .

(٦) هو أبو علي ، الحسين بن عبد الله بن سينا ، ويلقب بالشيخ الرئيس . توفى سنة ٤٢٨ هـ ، أبرز فيلسوف إسلامي حاول الجمع بين الدين والفلسفة ، ترك آثارا في العلوم العقلية أحيا بها فلسفة أرسطو مشوبة بالفلسفة الأفلاطونية المحدثة ، استحق بذلك أن يسمى رئيس المشائية. من تصانيفه القانون في الطب ، الإشارات والتنبيهات ، الشفاء ، النجاة. انظر معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة: ٦١٨/١-٦٢٠ ، تاريخ الفلسفة في الإسلام لديبور ترجمة الدكتور أبو ريدة: ٢٤٦-٣٠٧ ومعجم الفلاسفة لجورج طرابيشي: ٢٦-٣٠.

(٧) أ : التفصي .

وتحقيقه أن[1] ما استمر وجوده مقارنا لكل ساعة بعد ساعة على الاتصال إذا أضيف استمراره إلى الزمان يسمى تلك الإضافة والمقارنة دهرا محيطا بالزمان لحصولها مع كل من الأوقات المتجددة المتصرمة ، وقد يجعل ظرفا لذلك الموجود فيقال إنه موجود في الدهر . وهذا معنى قول الرئيس والدهر وعاء زمانه ونسبة مبدعاته إلى اختلاف أحيانه .

وأما أنه تعالى لا يتصف بشيء من الألوان والأشكال فلكونها من خواص الأجسام والمقادير ، والله منزه عنها ، ولذلك لا يتصف أيضا بالفرح والغم والغضب والألم واللذة عند أهل الملة ، خلافا للفلاسفة[2] فإنهم لما تفحصوا عن ماهية اللذة واستقر رأيهم على أنها إدراك الملايم من حيث إنه ملايم ، وليس لله تعالى شيء أشد ملايمة من ذاته ، حكموا بأن في إدراكه لذة لا يكون فوقها لذة . وقد يحصل نبذ من ذلك لبعض المتجردين عن جلباب[3] البدن ، فلذلك تراهم معرضين عن الدنيا وما فيها ومتوجهين إلى ذلك الجناب القدسي بالكلية .

* * *

(١) أول ق ١٣ في أ .

(٢) انظر رأي الفلاسفة في النجاة لابن سينا: ٢/١٠١ ، ١٠٢ .

(٣) أ: جلبات .